



مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع



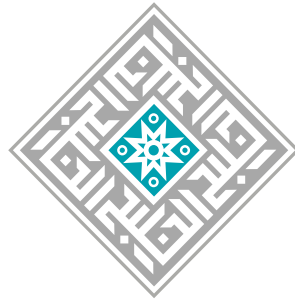
الأمن البحري وتحولات التهديد: متطلبات بناء القدرة البحرية الخليجية

إعداد قسم الدراسات الدفاعية
مركز الخليج للأبحاث



@Gulf_Research Gulfresearchcenter gulfresearchcenter gulfresearchcenter

25
Gulf Research Center
Knowledge for All



الآراء الواردة في هذا المقال تعبر عن رأي الكاتب وحده، ولا تعكس بالضرورة سياسة أو توجه مركز الخليج للأبحاث



لم تعد الحرب في البحر مسألة عسكرية محصورة في نطاق القوات البحرية، بل أصبحت قضية ترتبط مباشرة بالأمن الوطني، والاقتصاد، والاستقرار السياسي، ومكانة الدول في النظام الإقليمي والدولي. فالبيئة البحرية لم تعد مجرد مساحة عبور أو مجال جغرافي يفصل بين الدول، بل تحولت إلى مجال تتداخل فيه المصالح الاقتصادية مع اعتبارات السيادة والأمن والردع، وترتبط فيه حرية الملاحة باستقرار الممرات البحرية وقدرة الدول على حمايتها.

وقد أشار أحد أبرز المتخصصين في دراسات القوة البحرية **Geoffery Till** في كتابه **Seapower: A Guide for the Twenty-First Century** إلى أن البحر ظل عنصراً مركزياً في تطور المجتمعات، ليس فقط بوصفه مصدراً للموارد، بل بوصفه وسيلة للنقل وتبادل المعلومات ومجالاً للنفوذ الاستراتيجي. وتكتسب هذه الحقيقة أهمية خاصة بالنسبة لدول الخليج العربي، التي ترتبط مصالحها الاقتصادية والأمنية بشكل مباشر بالبحر. فمعظم صادرات الطاقة والواردات التجارية تمر عبر ممرات حيوية، كما أصبحت الموانئ الخليجية مراكز لوجستية تربط الشرق بالغرب.

ومن هذا المنظور، فإن أي اضطراب في البيئة البحرية، سواء الخليج العربي أو البحر الأحمر وما بينهما من ممرات بحرية لا يبقى حدثاً عسكرياً محدوداً، بل ينعكس على أسعار الطاقة، وكلفة التأمين والشحن. وحركة السفن، واستقرار الأسواق، وثقة الشركاء الدوليين في قدرة دول المنطقة على حماية مصالحها وممراتها الحيوية. وقد أظهرت التطورات التي شهدتها المنطقة خلال الحرب الحالية في الخليج بين إيران والولايات المتحدة، وما تزامن معها من توتر في مضيق هرمز وبحر عمان والبحر الأحمر، أن البحر عاد ليكون أحد أهم ميادين التنافس والصراع الاستراتيجي.

تحول التهديد البحري. من السيطرة على البحر إلى تعطيل الثقة.

قدمت الحرب الحالية في الخليج شواهد عملية على تحولات مهمة في طبيعة التهديد البحري ومتطلبات التعامل معه. ومن هذه الشواهد أن البحر لم يعد ساحة مواجهة تقليدية بين قطع بحرية كبرى، بل أصبح مجالاً تستخدم فيه الصواريخ الساحلية، والطائرات والزوارق المسيرة، والألغام البحرية، والحرب الإلكترونية، والتشويش على الملاحة، لإنتاج تأثيرات استراتيجية واسعة. وهذه الأدوات لا تحتاج دائماً إلى امتلاك أسطول ضخم حتى تحدث أثراً كبيراً، بل يكفي أن ترفع مستوى المخاطر في ممر بحري حيوي لكي تتأثر حركة التجارة والطاقة وسلاسل الإمداد.

ولا يتطلب تهديد الملاحة بالضرورة إغلاق الممرات البحرية بشكل كامل، ففي كثير من الحالات يكفي خلق حالة من عدم اليقين، فعندما ترتفع احتمالات تعرض السفن للصواريخ أو المسيرات الجوية والبحرية أو الألغام، ترتفع معها كلفة التأمين، وتتردد شركات الشحن، وتتغير المسارات، وتتأخر الشحنات، وتزداد كلفة الحماية والمرافقة. وبذلك تتحول التهديدات البحرية المحدودة من الناحية العسكرية إلى ضغط اقتصادي واستراتيجي واسع. فالحرب البحرية الحديثة لا تقاس فقط بعدد السفن التي يتم استهدافها، بل بقدرتها على تعطيل الثقة، ورفع كلفة العبور، وإرباك سلاسل الإمداد، والضغط على القرار السياسي والاقتصادي.

ومن هنا، فإن فهم التهديد البحري لا ينبغي أن يقوم على رصد الوسائل القتالية وحدها، بل على تحليل العلاقة بين النوايا والقدرات المتاحة والسياق العملياتي والقيود المفروضة. فالمسألة لا تتعلق فقط بامتلاك الخصم صواريخ أو مسيرات

”
عندما ترتفع احتمالات
تعرض السفن للصواريخ
أو المسيرات الجوية
والبحرية أو الألغام ترتفع
معها كلفة التأمين
وتتردد شركات الشحن
وتتغير المسارات وتتأخر
الشحنات وتزداد كلفة
الحماية والمرافقة

“





أو ألغاماً بحرية، بل بكيفية توظيف هذه الوسائل داخل بيئة بحرية ضيقة وكثيفة ملاحياً لتحقيق أثر يتجاوز الضرر العسكري المباشر. فالهدف في كثير من الحالات لا يكون السيطرة الكاملة على البحر، بل تعطيل الثقة في استخدامه، ورفع كلفة العبور، وإرباك حسابات الطاقة والشحن والتأمين، والضغط على القرار السياسي والاقتصادي للدول المعنية.

وفي هذا السياق، تعود الألغام البحرية لتكون واحدة من أخطر أدوات الحرب البحرية غير المتماثلة **Asymmetric warfare**. فالألغام لا تحتاج الى إطلاق مستمر، ولا إلى مواجهة مباشرة، لكنها قادرة على تعطيل الملاحة، وإجبار القوات البحرية على تخصيص موارد كبيرة وأوقات طويلة للكشف والتطهير والحماية. وفي بيئة مثل الخليج العربي ومضيق هرمز، حيث تضيق الممرات وتزداد كثافة الملاحة، تصبح الألغام أداة فعّالة لرفع كلفة العبور وفرض الحذر العملياتي على السفن التجارية والعسكرية على حد سواء.

لذلك تبرز مكافحة الألغام البحرية بوصفها مكوناً أساسياً في أي قوة بحرية خليجية مستقبلية. فحماية الممرات البحرية لا تتحقق فقط عبر السفن القتالية الكبيرة أو الدفاع الجوي أو الردع الصاروخي، بل تحتاج كذلك إلى قدرات متخصصة في كشف الألغام، وتصنيفها، وتحبيدها، وتطهير الممرات الآمنة، وتأمين مداخل الموانئ. كما أن دخول المركبات تحت البحرية غير المأهولة والزوارق غير المأهولة في مهام مكافحة الألغام، وتكاملها عملياتياً مع السفن القتالية الحديثة، يجعل هذا المجال أكثر ارتباطاً بالتقنية والبيانات والقيادة والسيطرة، وأقل اعتماداً على الأساليب التقليدية عالية المخاطر.

القوة البحرية المطلوبة. من عدد المنصات إلى تكامل القدرة.

إن بناء القوة البحرية الخليجية يجب أن ينطلق من الفهم المركب للتهديد، لا من مقارنة عددية بين المنصات فقط، فالسؤال الحقيقي ليس: كم وحدة قتالية نملك؟ بل: هل نملك قدرة بحرية قادرة على كشف التهديد مبكراً، وتقدير مقاصد الخصم وسلوكياته العملياتيّة، والعمل في مسارح عملياتيّة واسعة، ومواجهة الصواريخ والمسيرات الجوية والبحرية، وحماية الممرات والبنية التحتية، والاستمرار في أداء الواجبات التقليدية للقوات البحرية في السلم والأزمات؟

وهذه القدرة لا تتحقق بمجرد امتلاك منصات بحرية منفصلة، بل من خلال منصات قادرة على الجمع بين الاستشعار، والقيادة والسيطرة، والدفاع، والمرافقة، وإدارة العميلات ضمن بيئة بحرية معقدة. ومن هنا تبرز أهمية السفن القتالية الحديثة متعددة المهام، ليس بوصفها إضافة تسليحية فحسب، بل باعتبارها العمود العملياتي الذي يمكن أن تتمحور حوله بقية القدرات البحرية والجوية وغير المأهولة.

فالسفن القتالية الحديثة لم تعد مجرد منصات تسليح تقليدية، بل أصبحت عُقداً عملياتيّة متقدمة داخل شبكة أوسع من الاستشعار والقيادة والسيطرة. فالسفينّة القتالية متعددة المهام القادرة على دمج الرادارات، وأنظمة الدفاع الجوي، وقدرات مكافحة الغواصات، ومكافحة الألغام، والحرب الإلكترونيّة، والطائرات المسيّرة، والزوارق غير المأهولة، والمركبات غير المأهولة تحت سطح البحر، تتحول إلى مركز عملياتي متقدم لإدارة العمليات البحرية، وليس فقط إلى منصة لإطلاق النيران.

”

تبرز مكافحة الألغام
البحرية بوصفها مكوناً
أساسياً في أي قوة بحرية
خليجية مستقبلية

“





ويترتب على هذا التحول أن وظيفة السفينة متعددة المهام لم تعد محصورة في البحر وحده، بل يمكن أن تمتد -عند الحاجة- إلى دعم الدفاع المحلي عن نقاط ساحلية أو منشآت حساسة. وقد بينت حالة الاستهداف الذي تعرضت له دولة قطر في الحرب الحالية أن حماية المنشآت والمناطق الحيوية لم تعد مسألة تتعلق بالدفاعات الجوية الأرضية فقط، بل تتطلب طبقات دفاعية مرنة ومتحركة قادرة على التعامل مع التهديدات الصاروخية والجوية والمسيرة من اتجاهات متعددة. وفي هذا السياق، تستطيع السفن متعددة المهام المزودة بأنظمة دفاع جوي، ورادارات متقدمة، ومنظومات قيادة وسيطرة، أن تسهم في بناء مظلة دفاعية حول ميناء، أو منشأة حيوية، أو منطقة ساحلية ذات أهمية استراتيجية، بوصفها طبقة إضافية ضمن منظومة الدفاع الوطني، لا بديلاً عن منظومات الدفاع الجوي الأرضية.

كما لا ينبغي النظر إلى أن الطائرات المسيّرة والزوارق غير المأهولة سواء على سطح البحر أو تحت السطح، باعتبارها تهديدات موجهة ضد السفن فقط، بل يمكن أن تكون سلاح عضوي من أسلحة السفينة القتالية وأدواتها العملياتية. فالسفينة متعددة المهام يمكن أن تستخدم الطائرات المسيّرة لتوسيع مدى الاستطلاع والمراقبة، وكشف الأهداف السطحية والساحلية، وتعزيز الوعي بالمجال البحري، وتقديم إنذار مبكر ضد التهديدات. كما يمكن توظيف الزوارق غير المأهولة في مهام عمليات سطحية مثل المراقبة، والاستطلاع القريب، والحماية، ومساندة عمليات مكافحة الألغام، وتنفيذ مهام الاشتباك المحدود حسب طبيعة التجهيز والتسليح.

وهذا التحول يغير مفهوم السفينة القتالية ذاتها، فهي لم تعد تعمل فقط بما تحمله على متنها من أنظمة تقليدية، بل بما يستطيع إدارته وتشغيله من منظومات مأهولة وغير مأهولة في الفضاء البحري المحيط بها. وبذلك يتوسع مجال تأثير السفينة من نطاق المستشعرات الذاتية إلى نطاق عملياتي أوسع، وتزداد قدرتها على الاكتشاف المبكر، والاشتباك، وإدارة المخاطر، وبناء صورة بحرية مشتركة مع بقية القوات والمنظومات الوطنية.

ولا تقتصر أهمية السفن القتالية متعددة المهام على مواجهة التهديدات فقط، بل تشمل أيضاً المحافظة على الواجبات التقليدية للقوات البحرية. فهذه السفن تتيح للقوات البحرية المساهمة الفاعلة في العمليات العسكرية المدنية مثل مهام البحث والإنقاذ، والإجلاء البحري أثناء الأزمات. كما تمنح الدولة قدرة مستمرة على رفع العلم في المياه الدولية والموانئ الأجنبية، والمشاركة في التمارين المشتركة مع الدول الشقيقة والصديقة، بما يعزز الدبلوماسية البحرية، ويبني جسوراً من الثقة العملياتية، ويرسخ حضور الدولة في المجال البحري الإقليمي والدولي.

ومن هنا لا تعمل السفينة متعددة المهام كأداة حرب فقط، بل كمنصة سيادية متعددة الوظائف، تجمع بين الردع والحماية، وبين القتال والإنقاذ، وبين العمليات العسكرية والدبلوماسية البحرية. وهذا ما يجعل الاستثمار في السفن القتالية متعددة المهام استثماراً في قدرة الدولة على إدارة البحر في السلم والأزمات والحرب، وليس مجرد استثمار في منصة قتالية محدودة.

متطلبات بناء القوة الخليجية، الوعي والتكامل وحماية البنية الحرجة.

تقوم فاعلية هذا التصور العملياتي إلى ثلاث متطلبات رئيسية لبناء القوة البحرية الخليجية: الوعي المستمر بالمجال البحري، وحماية البنية البحرية وتحت البحرية،

”

تقتصر أهمية السفن القتالية متعددة المهام على مواجهة التهديدات فقط بل تشمل أيضاً المحافظة على الواجبات التقليدية للقوات البحرية

“





والتكامل الإقليمي في القيادة والسيطرة وتبادل المعلومات. فالقوة البحرية الفاعلة لا تقوم على السفن وحدها، ولا على الأنظمة الساحلية وحدها، بل على منظومة متكاملة قادرة على العمل في مسارح واسعة، تمتد من الخليج العربي ومضيق هرمز إلى بحر عُمان والبحر الأحمر وباب المندب وخطوط الملاحة المرتبطة بالطاقة والتجارة العالمية.

ويبدأ بناء القوة البحرية الخليجية من تعزيز الوعي بالمجال البحري. فامتلاك صورة دقيقة ومستمرة لما يحدث في البحر أصبح شرطاً أساسياً لاتخاذ القرار السريع والفعال. ويتطلب ذلك الاستثمار في الرادارات الساحلية، والأقمار الصناعية، والطائرات البحرية المأهولة وغير المأهولة، وأنظمة تبادل المعلومات بين دول الخليج، إضافة إلى ربط السفن القتالية بمراكز القيادة والسيطرة الوطنية والإقليمية. فالمعرفة المبكرة بالتهديدات تمنح القوات البحرية القدرة على الاستجابة قبل تحول المخاطر إلى أزمات.

وفي موازاة ذلك، ينبغي أن تتجه دول الخليج نحو بناء قدرات متخصصة لحماية البنية التحتية البحرية وتحت البحرية. فالكابلات البحرية، وخطوط الأنابيب، والمنشآت النفطية والغازية، ومداخل الموانئ، أصبحت أهدافاً محتملة في أي صراع مستقبلي، ولذلك فإن الاستثمار في أنظمة المراقبة تحت سطح البحر، والمركبات غير المأهولة، وقدرات مكافحة الغواصات، ومكافحة الألغام، سيشكل عنصراً أساسياً في منظومة الأمن البحري الخليجية.

ولا يمكن الحديث عن قوة بحرية خليجية فعالة دون التركيز على التكامل الإقليمي. فطبيعة التهديدات البحرية الحالية تتجاوز الحدود الوطنية، كما أن الممرات البحرية الحيوية تخدم جميع دول المنطقة. ومن هنا تبرز أهمية تطوير منظومات مشتركة لتبادل المعلومات، والإنذار المبكر، والتنسيق العملياتي، والتدريب المشترك، وفتح الممرات البحرية الآمنة، وتنسيق جهود مكافحة الألغام، بما يعزز القدرة الجماعية على مواجهة التحديات البحرية المتزايدة.

وفي المستقبل، ستزداد أهمية الدمج بين القدرات البحرية التقليدية والتقنيات الحديثة. فالقوة البحرية الناجحة لن تعتمد فقط على حجم السفن أو عددها، بل على قدرتها على تشغيل منظومات غير مأهولة، والاستفادة من الذكاء الاصطناعي، وإدارة البيانات الضخمة، والتعامل مع التهديدات السيبرانية والإلكترونية، وربط كل ذلك بمنظومة دفاع وطني مشتركة. وهذا التحول يتطلب استثمارات مستمرة في التدريب والتأهيل والتطوير التقني لضمان جاهزية القوات البحرية لمتطلبات البيئة الأمنية الجديدة.

ومن ثم، فإن بناء القدرة البحرية الخليجية لم يعد مسألة تحديث عسكري فحسب، بل جزءاً من قدرة الدولة على حماية اقتصادها، وسيادتها، وموثوقية موقعها في النظامين الإقليمي والدولي. فالحرب في البحر لم تعد اختباراً للأساطيل وحدها، بل اختبار لقدرة الدول على حماية مصالحها الحيوية، واستدامة تدفق تجارتها وطاقاتها، وترسيخ موقعها الاستراتيجي في عالم أصبحت فيه الممرات البحرية جزءاً مباشراً من معادلة القوة.

”

**بناء القدرة البحرية
الخليجية لم يعد مسألة
تحديث عسكري فحسب
بل جزءاً من قدرة الدولة
على حماية اقتصادها
وسيادتها وموثوقية
موقعها في النظامين
الإقليمي والدولي**

“



Gulf Research Center
Knowledge for All



مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع



**Gulf Research Center
Jeddah
(Main office)**

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net



**Gulf Research Center
Riyadh**

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net



**Gulf Research Center
Foundation**

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net



**Gulf Research Centre
Cambridge**

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110



**Gulf Research Center
Foundation Brussels**

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64



@Gulf_Research Gulfresearchcenter gulfresearchcenter gulfresearchcenter

www.grc.net

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع